

شيلي : قضية بينوشيه-

يجب ألا تتدخل القوات العسكرية في الإجراءات القضائية

تحت مظلة العفو الدولية اليوم الرئيس ريكاردو لاغوس على الوفاء بالالتزام الذي قطعه مؤخراً للمنظمة بعدم تدخل حكومته في الإجراءات القضائية المتعلقة بأغسطو بينوشيه ومقاومة جميع الضغوط العسكرية.

وتدعو منظمة حقوق الإنسان الرئيس لاغوس إلى مقاومة الضغط العسكري القوي الذي مورس عليه لاعتبار أن الأمر القاضي بفرض الإقامة الجبرية على أغسطو بينوشيه قد يشكل تهديداً للأمن القومي.

ورداً على نواب أفاد بأن القائد العام للجيش التشيلي طلب عقد جلسة فورية لمجلس الأمن القومي (الذي شكله أغسطو بينوشيه)، صرحت منظمة العفو الدولية بأن: "محاولات القوات المسلحة تحويل هذه القضية القضائية إلى مسألة تتعلق بالأمن القومي أمر غير مقبول بكل بساطة. ويشكل ضغطاً لا يطاق على القضاء التشيلي."

وتعتقد المنظمة أن هذا الطلب ليس إلا مثلاً آخر على محاولة القوات المسلحة حماية نفسها من العقاب.

وأضافت "بأن القوات المسلحة تستمر بوضوح في سعيها لحماية عناصرها من الملاحقة القضائية وتقييد التحقيق القضائي في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في تشيلي."

وكانت منظمة العفو الدولية قد تلقت تأكيدات شخصية من الرئيس لاغوس بأنه لن يتدخل في العملية القضائية، وذلك عندما زار الأمين العام للمنظمة بيير سانيه تشيلي في أكتوبر/تشرين الأول 2000. وفي الاجتماع الذي عقد بين الرئيس وبيير سانيه، وافق الرئيس لاغوس على طلب المنظمة بعدم السماح بالتدخل السياسي من جانب أي أفراد أو جهات سياسية في تشيلي طوال العملية القضائية التي تتعلق بأغسطو بينوشيه وغيره من الضالعين في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان.

وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق إزاء ظهور بوادر على التدخل السياسي في العملية القضائية، بما في ذلك مستوى الضغط الذي مورس على القاضي غوزمان، حيث تظاهر أنصار أغسطو بينوشيه خارج منزله، وصرح القاضي غوزمان علناً أنه تعرض ولا يزال "لضغط شديد" في هذه القضية.

وقال بيير سانيه "إننا نحث الرئيس لاغوس على الوفاء بالتزامه نحو حقوق الإنسان والتأكد من ضمان حقوق الضحايا بعدم زج الحكومة في العمليات القضائية."

خلفية القضية

في 1 ديسمبر/كانون الأول 2000، أمر القاضي خوان غوزمان بوضع أغسطس بينوشيه قيد الإقامة الجبرية بسبب دوره "كعقل مدبر" لحوادث "الاختفاء" التي وقعت خلال عملية عسكرية جرت في أكتوبر/تشرين الأول 1973 وعُرفت باسم "قافلة الموت". وقد نُفذت عملية قوات الأمن هذه في شتى أنحاء البلاد، وأدت إلى مقتل أو "اختفاء" عشرات الأشخاص المرتبطين بتيار اليسار السياسي.

وفي أمس أوقفت محكمة الاستئنافات في سانتياغو الأمر بانتظار عقد جلسة كاملة للنظر في أمر المثول أمام المحكمة الذي قدمه محامو أغسطس بينوشيه ضد مذكرة الاعتقال.